المحاضرة الرابعة: السياسات اللغويّة

أولا/ تعريف السياسة اللغوية:

أ/ لغة: جاء في المعاجم الغربية أن مصطلح السياسة اللغوية يرجع غلى مصطلح "بوليتيك" المشتقة من الكلمة اليونانية التالية:[1]

- ✓ بوليتايا: ""؛ الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، المواطنة (بمعنى حقوق المواطنين)
- ✓ بوليس: البلدة، المدينة، المقاطعة، تجمع السكان الذي يؤلفون المدينة
- ✓ بوليتيكا: جمع لوليتيكوس: الأمور السياسية، الأمور المدنية، كل ما يتعلق بالدولة، وبالدستور وبالنظام السياسي، والسيادة.
- ✓ بوليتيكية "": العلم السياسي.

أما المعاجم العربية، فالسياسة من فعل السائس، يقال هو يسوس الدواب إذا قام عليها وأرضاها، السياسة والقيام على الشيء لما يصلحه، والوالي يسوس رعيته، وسوس له أمرا أي روضه وذلله[2].

ب/ اصطلاحا: مصطلح السياسة اللغوية عند ابن سينا: "هي حسن التدبير الذاتي والجماعي وإصلاح الفساد الذي هو طريق السعادة"[3]، ومنه فهي ليست حكرا على الملوك بل لكل فرد من الرعية سياسة في جميع أموره وحاجته إلى السياسة لا تقل عن حاجة الملوك للسياسة[4].

السياسة عند ابن باديس: "هي تدبير شؤون المجتمع على قانون العدل والإحسان"[5]

مفهوم السّياسة اللّغوية:

مصطلح السياسة اللغوية حديث النشأة وله مجموعة من التعاريف منها تعريف "لويس جون كاليفي" بقوله: "نحن نعتبر السياسة اللغوية هي مجمل اقرارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة ولحياة في الوطن"[6]؛ فالسياسة اللغوية هي خلال هذا القول تدل على اتخاذ قرار بشأن جملة من القرارات المطروحة من الواقع المعاش قد تكون قابلة للتنفيذ وقد لا تكون، ونلاحظ أن "كاليفي" قد حصر السياسة اللغوية بمجمل دون تفصيل، ولا تدقيق في طبيعة هذه العلاقة.

كما أشار علي القاسمي في قوله: "نشاط لا يضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية"[7]، ويشير هذا القول إلى من يقوم باتخاذ قرار تنفيذ السياسة اللغوية، ومنه نفهم أن السياسة اللغوية تدل على مجموعة من القرارات التي تصدرها الدولة أو السلطة، وهذه القرارات تتخذ لصورة واعية مقصودة.

نشأة السياسات اللغوية:

لقد واكب ظهور مصطلح السياسة اللغوية مصطلحات أخرى بشوش بعضها على بعض، وعلى رأسها مصطلح "التخطيط اللغوي" "" الأكثر استعمالا اليوم، وإذا لم يكن هذا المصطلح متداولا في الكتابات الأولى التي تناولت هذا النشاط؛ إذا كان مصطلح "الهندسة اللغوية" "l'ingénierie linguistique" أول مصطلح في أدبيات الدراسات اللغوية الاجتماعية، عند الحديث على أنشطة المخططين اللغويين؛ حيث كان أكثر تكرارا من مصطلح "السياسة اللغوية"، ومن المصطلحات أيضا "التطور اللغوي" أو "التنمية اللغوية" " développement linguistique"، والتنظيم اللغوي "organisation linguistique"[8]، كما كان استخدام كمصطلح السياسة اللغوية أحيانا مرادفا لمصطلح التخطيط اللغوي و"التهيئة اللغوية"

." aménagement linguistique"

أنواع السّياسات اللغوية:[9]

أ/ سياسة الاحتواء: تطلق تحديدا على الاستعمال الممنهج لمجموعة من الوسائل التي تكون غايتها التشريع من ايقاع تهميش أقلية لغوية أو تصنيفها نهائيا، وتلجأ سياسة الاحتواء إلى وسائل تدخل غير ناعمة نحو الاقصاء والتهميش الاجتماعي، والأمر يصل في بعض الحالات المتطرفة إلى الاضطهاد الشامل والإبادة الجماعية، أو أن تنص الدولة على في نصوصها الأساسية على مبدأ المساواة في الحقوق اللغوية مع اللجوء غي الواقع إلى ممارسات تتعارض كليا و منهجيا مع هذه الحقوق شكلا ومضمونا.

ب/ سياسة عدم التدخل:

تقوم على مبدأ اللامبالاة بحقيقة التنوع اللغوي في المجتمع (أي التنكير لحقيقة وجود مجموعات لغوية مختلفة).

وهذه السياسة من حيث المبدأ لا تقوم على نصوص رسمية ولا مكتوبة، ومع ذلك لا تمنع بعض الحكومات من إصدار تصريحات أو التصرف بموجب ممارسات إدارية، وذلك بإصدار نظم ومراسيم تتعلق بموضوع التعدد اللغوي، ويصل الأمر في بعض المجالات إلى تضمين نص الدستور بنودا تتعلق بالموضوع

ج/ سياسة إعلاء اللغة الرسمية:

تحيل هذه السياسة إلى سياسة الاحادية اللغوية، وتتمثل في تنامي لغة واحدة وتعاطفها على الصعيد السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي، ويمكن تطبيق معايير هذه السياسة على

لغة الأغلبية، وبالتحديد على اللغة الوطنية التي قد تصبح اللغة الرسمية وفق تلك المقتضيات، وليس بالضرورة أن تكون اللغة الوطنية هي التي تستفيد من هذه السياسة، فقد يتعلق الأمر بلغة المستعمر، أو أجنبية ذات انتشار واسع النّطاق.

د/ السياسة اللغوية الإقطاعية:

تقتصر السياسة اللغوية بحكم تعريفها على مظهر لغوي وحيد، وأحيانا على مظهرين أو بالأكثر على ثلاثة مظاهر، وتتمثل على علماء تدابير تشريعية خاصة في مجال واحد، ومجالين أو ثلاثة مجالات تستخدم لغة الأقليات أو المهاجرين، ويطبق هذا المبدأ خاصة في مجال التعليم، وقد تتعلق بعض السياسات بجوانب أخرى كالإعلام العام والرعاية الصحية أو مسميات المواقع الجغرافية، ويتم تطبيق هذه السياسة عندما يكون القصد تدليل صعاب كل اشكالية فور ظهورها.

هـ/ سياسات الوضع القانوني التفضيلي:

تقوم هذه السياسة على مبدأ كل الحقوق اللغوية حيث تمنح حقوقا للأقليات، وتعترف بلغاتها قانونيا ورسميا في تشريعاتها وأحكامها الدستورية، وتهدف سياسة الوضع التفاضلي سائد أو مميز إلى تنسيق التعايش اللغوي دون منح المساواة القانونية للجميع، وتتمتع الأقليات بحقوق خاصة معينة في القطاعات الرئيسية كالخدمات الحكومية والعدالة، والدراسة وتوافر وسائل الاعلام، والهدف هنا هو حماية الأقلية وفق حقوق شخصية محدودة ومتفاوتة والاعتراف بحقها في الاختلاف.

و/ سياسة الثّنائية أو الثّلاثية اللّغوية:

تعترف هذه السياسة عندما تمارس دولة سلطتها خارج حدودها السياسية، ولا يتحقق هذا النوع من السياسة إلا للغة واسعة الانتشار، ومما جعلها تحافظ عليها، وتخشى فقدانها.

أهداف السّياسة اللّغويّة: رغم اختلاف الوضعيات اللغوية من بلد إلى آخر إلا أنه يمكن حصر أهداف السياسة اللغوية في ما يلي:

أ/ تحديد اللغة الأولى الرسمية للدولة: وجب على الدولة تحديد اللغة الرسمية الوطنية في مؤسساتها وإدارتها ومرافقها عن طريق إصدار مراسيم وقوانين في الدستور، وذلك من أجل صياغتها والمحافظة عليها.

وتعتبر الدولة ومؤسساتها رمز السيادة وهي القدوة العملية الأولى التي ينبغي أن يكون نموذجا وطنيا للآخرين لذلك تسعى الدولة أن تكون نابعة من طبيعة شعبها اختياراته السياسية والثقافية والاجتماعية عاكسة للواقع، "وفيما يتعلق برسم السياسات اللغوية فان على الدولة تقنين اللغة وتوحيدها من خلال توحيد النص القانوني الذي يحكم سيادة اللغة على بقية اللغات المتداولة، وهذا ضمن تشريعات الدستور الوطني الخاص بها بحيث من أولويات صناع القرار ومخطط السياسات اللغوية وترسيم اللغات الرسمية الوطنية للدولة"[10]

ب/ تحديد لغة التعليم والتكوين: من إحدى المهام الرئيسية لأي سياسة لغوية هي مسألة التعليم والتعلم وبوجه خاص تلك الدول والحكومات التي عانت من ويل الاستعمار والتي عاشت ظروف تاريخية واجتماعية مما جعلها تعترف بوجود أكثر من لغة واحد "هذه الدول مطالبة بسياسة رشيدة، تضمن أهداف الموازنة والعدالة في عمليتا التقنين والترسيم للمحتوى اللغوي، حيث يشارك في هذه العملية رجال السياسة والتعليم والخبراء والمثقفون وجمعيات أولياء التلاميذ، عموما يهمهم شأن التعليم بشكل من الأشكال"[11]، فمثال على ذلك كان التعليم الابتدائي في مختلف دول العالم يقدم باللغة الرسمية في الوطن فعلى الدولة اتخاذ القرارات وانتقاد اللغة الوطنية المؤهلة للتعليم واستعمالها في مجالات أخرى.

ج/ تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي:

يحدث ذلك من خلال مواكبتها للتطورات والأبحاث العلمية وتأسيس مؤسسات مخصصة لمتابعة سيرورة هذه العملية؛ لأنّ حاجتنا ماسة إلى حياة عصرية، وبالتالي حاجتنا الى التشبع بمفردات جديدة، ولهذا تواجه لغات كثيرة تحديا عويصا جراء التطور لكثير من المفاهيم المتصلة بالحياة العصرية؛ والتي تستدعي استثمار هائل للمصطلحات المتخذة في التعريف بكل الاختراعات الجديدة[12].

العلاقة بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: [13]

لقد اختلف الباحثون في علاقة التخطيط اللغوي بالسياسة اللغوية، بمعنى من الذي يتبع الآخر التخطيط اللغوي أم السياسة اللغوية ؟

يذكر عبد الله البريدي أن هناك تواشج عضوي بين موضوعي "التخطيط اللغوي" و "السياسة اللغوية"، فنادرا ما نجد إسهاما علميا يعالج التّخطيط اللغوي دون أن يعرج على السياسة اللغوية[13] إلا أنّه يوجد فرق بينهما يكمن بشكل واضح في "أن السياسة اللغوية تضمن بطريقة أو بأخرى في الوثائق الرسمية التي تعتمدها الحكومات إزاء اللغة الرسمية وحقوقها وامتيازاتها، وكل ما يصونها ويحافظ عليها واستخداماتها في الحياة والتعليم والتجارة والإعلام وغيره، وأما التخطيط اللغوي فيشير إلى تلك الجهود الجبارة التي تبذل لتحقيق هذه السياسة في أرض الواقع، ومن الملاحظ أن كلّا المفهومين لهما هدف أساسي وهو اللغة، وهما فرعان متخصصان باللغة والعلاقة بينهما تبعية؛ بمعنى التّخطيط اللغوي يتبع السّياسة اللغوية، وهذه الأخيرة لها أسبقية عليه، وتعتبر بذلك الشريان النابض للتخطيط اللغوي، ولا يجوز للمخطط أن يفعل أي شيء إلا إذا كانت هناك إطار قانوني يسير وفقه ويتبعه التخطيط اللغوي، باعتبار هذه السياسة إطار قانوني يسير وفقه ويعرف "لويس جون كالفي" السياسة اللغوية بأنها: "مجمل الخيارات الواعدة المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن، واتخاذ القرار بتعريب التعليم في المرحلة الجامعية يشكل خيارا في السياسة اللغوية، أمّا احتمال وضعه في موضع التنفيذ في هذا البلد أو ذاك، فيشكل– تخطيطا لغويا"؛

وعليه فالسياسة اللغوية هي قرارات متخذة من طرف السلطة في مختلف القطاعات، فوجب على التخطيط اللغوي إتباعها والسير وفق ما ت التخطيط اللغوي هو إصلاح بنية اللغة وبناء المعاجم، وبفضل هذا التخطيط يتم الحفاظ على اللغة والتنوع اللغوي، فهو يبحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق السياسة اللغوية، ووضع تلك الوسائل موضع التنفيذ. وفي كل الأحوال فإنّ السياسة اللغوية بوصفها تصورا شموليا لوضع لغوي معين، والتخطيط اللغوي بوصفه إجراء تنفيذي لتلك السياسة في الواقع اللغوي الفعلي، فنجد بينهما رابط يجمع أحدهما بالآخر باعتبار أنّ هذا التخطيط ما هو إلا تطبيق فعلي لتلك السياسة.

الهوامش والمراجع:

[1]: خلف جراد، علم السياسة ومقدماتها اليونانية، مجلة الفكر السياسي، ع31، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص24

2: ابن منظور، لسان العرب،ج1، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر، ط1، د. ت، ص2149، 2150

[3] : علي عباس مراد، قراءة في جدلية الدين والسياسة عند ابن سينا، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص54.

[4]: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5]: عبد القادر فضيل، محمد الطالح رمضان، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، دار الأمة، ط1، 2007م، 78

[6] : لويس جون كاليفي، علم الاجتماع اللغوي، تح: محمد يحتاين، دار القصبة، الجزائر، (د. ط)، 2006م، ص111.

[7]:أمال سعايدية، سلمى بوقرن، واقع السياسة اللغوية في الجزائر _الإعلام التلفزيوني أنموذجا_، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم اللغة والادب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة 8 ماي1945م، ، 2019/ 2020، ص11.

[8] : ينظر: روبرت لكوبر، التخطيط اللغوي والتفسير الاجتماعي، تر: خليفة بكر الأسود، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا، (د, ط)، 2006م، ص67.

[9] : ينظر: أمال سعايدية، سلمى بوقرن، واقع السياسة اللغوية في الجزائر _الإعلام التلفزيوني أنموذجا_، ص 12_ 14.

[10] : عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية، القاهرة، ط1، 2007م، ص38.

[11]: خولة طالب الابراهيمي، الجزائر والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص190.

[12] : ينظر: حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري _دراسة تحليلية نقدية للنظام التربوي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م/ 2017م، ص69.

[13]: ينظر: فوزية طيب عمارة، التخطيط اللغوي وعلاقته بالسياسة اللغوية، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، م4، ع3، 2022م، ص140.